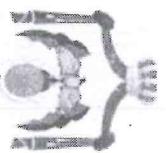


لجنة العفو العام



وزارة العدل

قرار رقم (٣٩١)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة  
من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على طلب المقدم من المستدعي رعد إيمان محمد سعيد الشسطناوي  
لشمول عقوبة جنائية اضرام النار المحكوم بها في القضية الجنائية رقم  
٢٠١٩ (٢٠١٩/٦٦) محكمة جنحيات الزرقاء بإحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة  
٢٠١٩.

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥  
لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا  
القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم ٢٠١٩/٦٦ من محكمة جنحيات  
الزرقاء نجد أن المستدعي قد جرم بجنائي -  
١- اضرام الحرائق بالاشتراك بحدود المادتين (٤٨ و ٧٦ ) من قانون  
العقوبات .  
٢- السرقة بالإشتراك بحدود المادتين (٤١ و ٧٦ ) من قانون العقوبات .

ويقر الحكم عليه :-

أ- بالأشغال الشاقة لمدة (سبع سنوات) والرسوم محسوبة له مدة التوفيق عن جنائية إضرام الحرائق .

ب- بالأشغال الشاقة لمدة (ثلاث سنوات) والرسوم محسوبة له مدة التوفيق عن جنائية السرقة .

ج- تتفيد العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه بالأشغال الشاقة لمدة (سبع سنوات) والرسوم محسوبة له مدة التوفيق .

كان المستدعي قد تقدم للجنتنا يطلب لشمول الجرمين جرم بهما يقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

بتاريخ ٢١/٨/١٩٠٣ أصدرت لجنتنا القرار رقم (٣١٥) متضمناً عدم شموله يقانون العفو العام المشار إليه كونه من المكررين لجنابات السرقة .

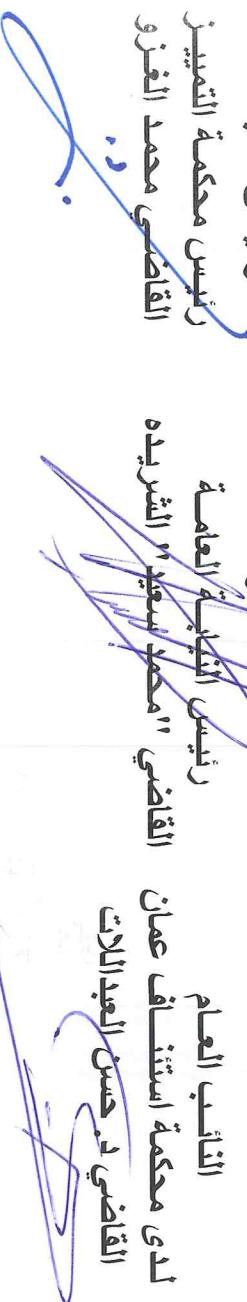
تقدم المستدعي بطلبه هذا لشمول جرم إضرار الحراق بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

وبتقديرنا ملف القضية والوثائق المقدمة نجد أن المشتبكي بجرائم إضرار الحراق الذي جرم به المستدعي قد تصالح مع المستدعي وأسقط حقه الشخصي عنه وذلك ثابت من الاستدعاء المقدم لمحكمة جنابات الزرقاء بتاريخ ٦/٦/١٩٠٣ والمصدق عليه من مدير الإداري السيد حسن العليمات ومن رئيس محكمة بداية الزرقاء والمحفوظ في الملف الجنائي .

ولما كانت جنابات إضرار النار بحدود المادة (٣٦٨) من قانون العقوبات مشمولة بقانونه العفو العام رقم ٥ لسنة ١٩٠٣ شريطة افتراضها يمسقط الحق الشخصي وفق أحكام المادة ٣/٣ب/١٠ من قانون العفو المشار إليه ، فإن العقوبة المحكوم بها المستدعي عن جنائية إضرام النار مشمولة بقانون العفو العام ويتعين استعادتها .

لهذا نقرر اسقاط العقوبة المفروضة على المستدعي / جرم اضرار الحرائق  
لشمولها بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ وبنات الوقت الإصرار على قرارنا  
السابق رقم (٣٥) تاريخ ٢١/٨/٢٠١٩ المتضمن عدم شموله العقوبة المحكوم بها  
المستدعي عن جنائية السرقة وهي وضعه بالأشغال الشاقة لمدة (ثلاث سنوات)  
والرسوم محسوبة له مدة توقيفه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٣٠

عضو  
رئيس مجلس  
النائب العام  
لدى محكمة استئناف عمان  
القاضي "محمد سعيد" الشريد  
القاضي "د. حسن العبداللات"  


عضو  
نائب العام  
لدى محكمة الجنائيات الكبرى  
القاضي احسان السلامات  


عضو  
نائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم العجلاني  
